القرائن اللغوية المُشْكَلة
في قراءة الحداثيين للسنة

إعـداد

الباحث : محمود عادل محمود سيد

الملخص:

نروم من خلال هذا البحث بيان مكانة وحي السنة النبوية في فهم رسالة القرآن الكريم الدينية والدنيوية، هذه السنة التي أولاها المسلمون العناية الكافية على مر العصور والأمان، جمعا وتدوينا، وبيانا وشرحا، فاستخلصوا منها الأحكام الفقهية والآداب النفسية والاجتماعية، والقواعد السياسية والاقتصادية وغيرها من الكنوز والفوائد. ورغم مكانة السنة النبوية في الإسلام إلا أن بعض الحداثيين في الوقت الحديث، حاولوا نفي الوحي عن السنة والادعاء أنها ليست وحي مقدس، وكان هدفهم من ذلك هو تشكيكنا في كل ما جاءنا عن طريق السنة من أحكام وإلغاء حجيتها من خلال المغالطات اللغوية والقرائن العقلية الفاسدة.

الكلمات المفتاحية:

القرائن – المشكلة – المغالطات – القلب – القراءة – الحداثيون .

Abstract:

Sunna – the action, sayings of the prophet (peace and blessings upon him–is considered as the secondary source of the Islamic legislation. In fact, it is the verbal translation of the message into pragmatic terms. Thus, it has been the source of the Muslim throughout the ages in term of getting different legislations whether it is psychological, literary, political, economical or social ones. Although the sunna has a great position in the Islamic religion, many suspicions have been raised by some orientalists and some modernists. Those later want to dislocate the message from the sunna and then raised some doubts about it.Sunna – the action, sayings of the prophet (peace and blessings upon him–is considered as the secondary source of the Islamic legislation. In fact, it is the verbal translation of the message into pragmatic terms. Thus, it has been the source of the Muslim throughout the ages in term of getting different legislations whether it is psychological, literary, political, economical or social ones. Although the sunna has a great position in the Islamic religion, many suspicions have been raised by some orientalists and some modernists. Those later want to dislocate the message from the sunna and then raised some doubts about it.

المقدمـة:

إن من ضوابط التأويل التي اهتم بها العلماء والأصوليون، وعكف عليها الباحثون، فنالت من اهتمامهم وافر النصيب، وتجلَّت فائدتها لكل ناظر لبيب، مشكل الأحاديث.

والمراد بالمشكلات هنا، ليس ما في الحديث نفسه، فإن الأحاديث الثابتة الشريفة في أصلها خالية مما يشكل ويلتبس في معناها أو مبناها، أويتعارض مع النقل أو العقل؛ لأنها وحي من الله الحكيم الخبير، لكن المشكل وما قد يلتبس، إنما هو بالنسبة للناظر في الأحاديث الصحيحة الثابتة، فالأمر راجع إلى نظره وفهمه، لا إلى السنة وأصلها.

وقد دارت معاني الإشكال –لغةً– حول الاختلاف والاشتباه والالتباس، كما دارت معانيه في كتب الأصول –اصطلاحًا– حول الشيء الذي يزداد خفاءً على خفاء، بحيث لا يُكشف إلا بالطلب والتأمل.أو بطريقة أشمل: هو اللفظ الذي خفي مدلوله لتعدد المعاني التي استعملت فيه، وأن معرفة المراد منه تتوقف على قدر ما يحتف به من قرائن.

ولا يبعد أهل التفسير في تعريف المشكل عن الأصوليين كثيرا؛ إلا أن الجديد في كلام بعض أهل التفسير أنهم جعلوا المشكل من المتشابه، سواء كانت التشابه والإشكال من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى، –بخلاف ما كان من السيوطي في الإتقان– من تفريقه بين النوعين؛ وقد عارضَ كثيرٌ من العلماء كلامَ السيوطي، ورأوا أن فيه نظرًا، على أن تفصيل ذلك لا يُناسب المقام الذي نحن بصدده.

ومن الغُبْنِ أن نظن أن طرائق الحداثيين تقارب طرائق العلماء في كشف المشكل، بل إن صناعة الحداثيين هي تركيب الإشكال على الأحاديث، وتلبيس معانيها على المتلقين؛ بينما المشكل عند الأصوليين وأهل التفسير هو ما يحوط مبنى النص ومعناه من إشكال عند الناظر، بما لا يُدرك ويُكشف إلا بالتأمل والنظر والفحص والاجتهاد السالم من الهوى والجحود، لذا يجتهدون في حل الإشكال، وذلك بجمع النظير إلى النظير، والإفادة من نظر وفهم العلماء في توجيههم للأحاديث المشكلة؛ وهذا يباين أشد المباينة وسائلَ وغاياتِ الحداثيين في صناعة المشكل؛ فقد يكون الحديث سالما من كل اشتباه وإشكال، فيأبى الحداثيون إلا أن يحيطوه بألوان من التلبيس، وقرائن من التدليس يحرفون بها الكلم عن مواضعه، ويتأولون بها الأحاديث تأويلات بعيدة كل البعد عن موافقة النقل والعقل واللغة.

وفي هذا البحث سنرى الحداثيين كيف يُصَرِّفون الكلام على وجوه من التأويلات الباطلة؛ وذلك من خلال اختلاق القرائن اللغوية المشكلة، ورديف ذلك من القرائن العقلية وتركيبها على الأحاديث الثابتة؛ وهذه المُشْكَلَات بعيدة كل البعد عما صنَّفه أهل الصنعة والفن من مشكل القرآن، ومشكل الحديث؛ وطرائقهم الدقيقة في دفع الإشكال، والتي منها:معرفة سبب ورود الحديث، وجمع الأحاديث في الباب الواحد، وحمل بعضها على بعض، سواء بتخصيص العام، أو تقييد المطلق، أو تفصيل المجمل، أو غير ذلك؛ كذلك من طرائق الراشدين في دفع الإشكال النظر إلى السياق ومراعاته، والإلمام الواسع باللغة، والمعرفة الدقيقة بمسالك البيان.

وهذه الطرائق وغيرها لا سبيل إلى الإلمام بها من قِبَلِ الحداثيين؛ لأن الأصل عندهم الهدم لا البناء، والإفساد لا الإصلاح، فإن فرحهم بما استشكلوا به الأحاديث، أشد وأعظم من فرحة المحدِّثين والأصوليين في دفع المُشْكلَات والمعارضات عن أحاديث رسول الله ﷺ؛ وشتان ثم شتان بين الفرحتين!!

ومن المغالطات اللغوية التي اعتمدها الحداثيون قرينةً في تأويل الأحاديث تأويلا لغويا فاسدًا:

(مغالطة الالتباس)

وبيانها على النحو الآتي: أن الحجة والدليل يشوبهما لبس وإبهام في بناء قضيتها، مما يُفضي إلى أكثر من تفسير، وتظهر هذه المغالطة عند أهل الأهواء بعامة، والحداثيين بخاصة حينما تتعدد الاحتمالات في مفهوم النص الواحد، وهذا يمنع من الجزم بإفادة معنًى واحد؛ إلا أن الحداثيين يجزمون بصحة احتمالهم ورفض كل احتمال للمعاني الأخرى حتى ولو تكلك بها، وساق وجوهَهَا الأئمة الكبار من أهل التخصص وأرباب الصناعة الحديثية.

ومن شواهد هذه المغالطة في قراءات الحداثيين:

حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، أَنَّ عَوْنًا، وَسَعِيدَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ، حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا شَهِدَا أَبَا بُرْدَةَ يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَمُوتُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا أَدْخَلَ اللهُ مَكَانَهُ النَّارَ، يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا»[1].

تأويل الفداء عند الحداثيين

لقد جرى الالتباس لدى الحداثيين حول هذا الحديث، في فهم قضية الفكاك والفداء –لغة وشرعا–؛ فقد افتأتوا إشكالا والتباسا لغويا أتى به هذا الحديث وعارض نصوص القرآن الصريحة في أنه لا تزر وازرة وزر أخرى، كما ادَّعوا أنه معارض للحقائق العلمية التي تؤكد تفاوت نسبة توزع الأديان في الكرة الأرضية؛ فرفضوا فكرة الفداء، وصرَّحوا ببطلان الحديث وأنه من وضع الوضاعين الذين يشبه كلامهم كلام اليهود والنصارى في هذا الأمر، ومما جاء في كلامهم:

قال محمد شحرور:

"إن واضع هذا الحديث ليس لديه أية فكرة عن توزع الأديان ونسبها في الكرة الأرضية، وتوزّع السكان، حيث أن المسلمين والنصارى واليهود لا يشكلون أكثر من نصف سكان العالم، فنسي الراوي وضع النصف الآخر؛ مما يبين أن الحديث موضوع.

هل يمكن أن تكون هذه الأحاديث صحيحة؟ وهل يمكن أن تكون وحيًا إلهيا ثانيا، مقدَّمًا على التنزيل الحكيم كوحي أول؟ يقولون صحيح مسلم وصحيح البخاري، ويقولون إنهما أصح الكتب بعد كتاب الله.ونقول نحن: هذه إحدى المغالطات التي ما زالت المؤسسات الدينية تُكرِه الناس على التسليم بها تحت طائلة التكفير والنفي"[2].

وهذه المغالطة التي ذكرها شحرور وغيره، انبنت على إشكال وتلبيس واضح في فهم معنى الفداء.

إن هذا الحديث لا يُستطاع فهمه إلا إذا تم تحرير قاعدة الفكاك تحريرا دقيقا؛ ومن جملة الأمور المعينة على فهم ذلك، أن تنظر في أحاديث الباب التي يفسر بعضها بعضا، وهذا ما سنحاول بيانه خلال قلب القرينة، ونقض المغالطة اللغوية.

وقال سامر إسلامبولي:

"إن الحديث يكرس مقولة اليهود والنصارى نفسها، وبذلك نكون قد وقعنا بما وقعوا به إذ قالوا: ﴿ **وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ** ﴾ [3].

وكذلك قال الشيعة لأهل السنة: لن يدخل الجنة إلا من آمن بملتنا ودخل في شرعنا، وكأنهم عندما يقرأون لا يفهمون، فالنص السابق الذكر يحذر المسلمين من أن يقعوا بما وقع به أهل الكتاب عندما احتكروا الجنة لهم ونصبوا أنفسهم بوابين عليها يُدخلِون مَنْ يشاؤون ويمنعون مَنْ يشاؤون، فذمَّهم الله على ذلك الفعل ووبَّخهم، وأعلمهم أن الجنة هي لله عز وجل، فهو صاحب القرار ولا شريك معه بذلك، فقال تعالى: ﴿ **بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾[4].

وقال أيضًا: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾[5].

فالمقياس لدخول الجنة ليس هو الأسماء والصفات وإنما هو: الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، فمن يتحقق به ذلك فالجنة مأواه قطعًا لا

شك بذلك أيضا. ولن يكون أحد فكاك الآخر من النار؛ لأن الحساب الإلهي قائم على الحكمة والرحمة وليس العدل.

قال تعالى: ﴿ **ولا تزر وازرة وزر أخرى...**﴾الآية [6].

وقال تعالى: ﴿.. **وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [7].

وقال تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا** ﴾ [8].

لذا؛ فالحديث المذكور آنفًا باطل، وذلك لتصادمه مع ما ذكرنا من الحقائق الثابتة"[9].

قلت: وهذا يكشف عن فهم مدخول مغلوط لحقيقة الفكاك المذكورة في الحديث، وهو ما أوقع الحداثيين في هذا الاختلاف والتلبيس الذي على أساسه أنكروا الأحاديث وطعنوا في ثبوتها وحجيتها.

قلب القرينة اللغوية

يظهر بطلان ما ذهب إليه الحداثيون تجاه حديث (فداء الكتابي للمسلم من النار) من طريق التلبيس الذي وقع لهم في فهم حقيقة الفداء والفكاك؛ ومن وجوه بطلان ما ذهبوا إليه ما يلي:

الوجه الأول: أجمع العلماء على صحة حديث الكتابي وفداؤه للمسلم من النار؛ فقد أورده الإمام مسلم بروايات عدة، بما يدعِّم الحديث، ويقوي دلالته؛ كما أن المعنى العام يتفق مع جملة من الآيات والأحاديث الثابتة في

قضية الفكاك والفداء، فلا تعارض إذًا، ولا إشكال عند من حَسُنَ فهمه، وصَحَّ توجيه الحديث لديه.

وليس لمعارض أن يستشكل علينا بأن بعض القدامى قد نقدوا الحديث؛ وذلك لأن من توجَّه نقدهم للحديث من أهل العلم، كان أساسه على وفق قواعد المنهج المحدثين في محاكمة الحديث رواية ودراية، وليس على وفق إملاءات الهوى؛ ومن هؤلاء:

الإمام البيهقي (ت: 458هـ)، حيث قال:

"وأما حديث شَدَّادٍ أَبِي طَلْحَةَ الرَّاسِبِيِّ، عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِذُنُوبٍ مِثْلِ الْجِبَالِ يَغْفِرُهَا اللهُ لَهُمْ وَيَضَعُهَا عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِيمَا أَحْسِبُ أَنَا قَالَهُ بَعْضُ رُوَاتِهِ. فَهَذَا حَدِيثٌ شَكٌّ فِيهِ رَاوِيهِ، وَشَدَّادُ أَبُو طَلْحَةَ مِمَّنْ تَكَلَّمَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي كِتَابِهِ فَلَيْسَ هُوَ مِمَنْ يُقْبَلُ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ فِيهِ كيف، وَالَّذِينَ خَالَفُوهُ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ عَدَدٌ وَهُوَ وَاحِدٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ خَالَفَهُ أَحْفَظُ مِنْهُ فَلَا مَعْنَى لِلِاشْتِغَالِ بِتَأْوِيلِ مَا رَوَاهُ مَعَ خِلَافِ ظَاهِرِ مَا رَوَاهُ الْأُصُولَ الصَّحِيحَةَ الْمُمَهَّدَةَ فِي: ﴿ **أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ** ﴾[10] وَاللهُ أَعْلَمُ "[11].

قلت: ومع مخالفة البيهقي رحمه الله للإمام مسلم في هذا الحديث، إلا أنك سترى فيما بعد حينما نذكر التوجيه الصحيح للحديث عند أهل العلم، كيف تناوله الإمام البيهقي، واستخرج له الاحتمالات؛ لنعلم أن الأمر مبناه على التقوى وتحرِّي الحق، لا على الهوى والافتراء!

كذلك ممن استشكل الحديث من أهل العلم، الحافظ ابن حجر–رحمه الله–(ت: 852هـ)، حيث قال:

".. وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ وَمَا بَعْدَهُ دَلَالَةٌ عَلَى ضَعْفِ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِذُنُوبٍ أَمْثَالِ الْجِبَالِ يَغْفِرُهَا اللَّهُ لَهُمْ وَيَضَعُهَا عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَقَدْ ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ تَفَرَّدَ بِهِ شَدَّادٌ أَبُو طَلْحَةَ وَالْكَافِرُ لَا يُعَاقَبُ بِذَنْبِ غَيْرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تزر وَازِرَة وزر أُخْرَى وَقَدْ أَخْرَجَ أَصْلَ الْحَدِيثِ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ "[12].

قلت: وقد تعمَّدت نقل كلام الأئمة السابقين؛ ليرى كل ذي نظر سالم من العلل، أن استشكال أهل الحديث للحديث مبني على قواعد، وأن انطلاقة نقدهم مردوفة بالنظر والتأمل والجمع بين الروايات، وتقديم أصحها في الباب، من غير أن يحملهم ذلك على التهكم والسخرية والازدراء من كلام رسول الله ﷺ، فضلا عن الطعن في ثبوتها وحجيتها!؛ ومن جملة آدابهم، أن الذين خالفوا الإمام مسلم في الحديث، لم تتمعهم المخالفة من أن يجتهدوا في إيجاد مخرج للحديث يتوجَّه به، وهذا أكبر شاهد ودليل على صدق مقاصدهم، ونبل غاياتهم.

الوجه الثاني: ليس في الحديث ما يتفق مع مقولة اليهود والنصارى–كما ادَّعى سامر إسلامبولي–؛ لأن موقف أهل الكتاب بشركهم وفتنتهم وحسدهم ونقمتهم على الدين وأهله، هو موقف الظالم لهم، فينطبق عليهم مع المسلمين قاعدة الظالم والمظلوم بين المسلمين، وهي القاعدة الموجبة لأخذ الحسنات من الظالم وإعطائها للمظلوم، وطرحها على الظالم، أو يؤخذ من

سيئاته المظلوم وتُطرح على الظالم، فيصير كل ظالم فكاكا لكل مظلوم، فعلامَ العجب والطعن في الحديث، إذا كانت القاعدة مُفَعَّلةً حتى بين أهل الإسلام؟!

الوجه الثالث: أما استشكال الإمام البيهقي، وكذا الحافظ ابن حجر –رحمهما الله– للحديث، فإنه يندفع بالروايات الأخرى التي جاءت تؤكِّد الحديث وتقويه، وهذا وجه من وجوه الرد على نقد الإمام البيهقي، إذ من الوارد أن يكون قد حكم على الحديث بناءً على ما وصل إليه علمه، وما وقع تحت عينيه من رواية الحديث، وأنه قد غاب عنه ما جاء من روايات وطرق أخرى تدعم الحديث وتقويه، ومن ذلك:

ما جاء من رواية أبي موسى" إِذا كانَ يَوْمُ القِيامَةِ بَعَثَ الله إِلَى كُلِّ مُؤمِنٍ مَلَكاً مَعَهُ كافِرٌ فَيَقولُ المَلَكُ لِلْمُؤمِنِ: يَا مُؤمِنُ هاكَ هَذَا الكافِرَ فَهَذَا فداؤك من النار"[13].

وهذه الأحاديث والروايات تؤكِّد صحة الحديث الشريف الذي معنا، وأن الكتابي يكون فداء للمسلم من النار يوم القيامة، ولا غرابة في ذلك؛ وأن هذا لا يتصادم مع قوله تعالى: ﴿ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾[14].

قال الإمام النووي (ت: 676هـ):

" وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ لِكُلِّ أَحَدٍ مَنْزِلٌ فِي الْجَنَّةِ وَمَنْزِلٌ فِي النَّارِ فَالْمُؤْمِنُ إِذَا دَخَلَ الْجَنَّةَ خَلَفَهُ الْكَافِرُ فِي النار لاستحقاقه ذلك بكفره ومعنى فَكَاكُكَ مِنَ النَّارِ أَنَّكَ كُنْتَ مُعَرَّضًا لِدُخُولِ النَّارِ

وَهَذَا فَكَاكُكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَ لَهَا عَدَدًا يَمْلَؤُهَا فَإِذَا دَخَلَهَا الْكُفَّارُ بِكُفْرِهِمْ وَذُنُوبِهِمْ صَارُوا فِي مَعْنَى الْفَكَاكِ لِلْمُسْلِمِينَ"[15].

أما عن مجموع الروايات الأخرى للحديث، فهي تؤكِّد صحة الحديث ومتنه؛ ففي الرواية: "فاستحلفه عمر بن عبد العزيز أن أباه حدَّثه.."، وهذا يكشف عن شدة الاستيثاق وزيادة الطمأنينة، وهذا دليل صحة الحديث؛ إذ يوضِّح لنا خوف علمائنا والأئمة وأولي الأمر، وحرصهم البالغ على تحرِّي الصدق في كل ما وصلنا عن النبي ﷺ.

الوجه الرابع: أما عن الالتباس والإشكال الواقع في فهم حقيقة الفكاك، وإبدال المسلم بالكافر، فإن بيانه الذي دار على السنة أهل العلم لا يخرج عن البيانات الآتية:

أولا: أنَّ إبدال المسلم بالكافر، ودخوله الجنة بعد أن كاد يُلقى في النار؛ هو إبدال مجازي، يوضحه حديث أبي هريرة–ﷺ–، وفيه: «ما منكم من أحد إلا له منزلان: منزل في الجنة ومنزل في النار فإذا مات فدخل النار ورث أهل الجنة منزله فذلك قوله: ﴿ثبى نمى﴾[16]؛ فكان حديث الدراسة تفسيرًا لقوله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا وله منزلان..».

ثانيًا: فداء المسلم بالكتابي يوم القيامة من النار، إنما هو جزاء ما جناه ضد الإسلام؛ إذ الحديث يَحتمِلُ هذا الوجه، وهو أنْ يكونَ المرادُ من الفكاكِ، وحَمْلِ تبعات الأوزار: أن الكفار كانوا سَببا فيها، بأنْ سَنُّوها؛ فيُسْقِطُهَا الله عن المسْلِمين بعَفوِه جل وعزَّ، سواءٌ كان ذلك قبْلَ دُخولِ النَّارِ، أو بعْدَ دُخولِها والخروجِ منها بالشَّفاعةِ؛ لأنَّ مَن سَنَّ سُنَّةً سَيِّئةً كان عليه مِثْلُ وِزرِ

كلِّ مَن يَعمَلُ بها. ولعلَّ تَخصيصَ اليهودِ والنَّصارى بالذِّكرِ؛ لاشتهارِهما بمُعاداةِ المسْلِمينَ.

قلت: فإن اليهود والنصارى سبب كل فتنة وبلية وشر وقع فيها المسلمون، فما من معصية مستحدثة، ولا رذيلة منشورة إلا ومنبعها من اليهود، كما أن إيقاد الشرور، وإثارة نزعات الحروب لا يتحقق إلا من طريق اليهود ﴿هم هٰ يج يح يخ يم﴾[17]؛ فاستأهلوا هذه العقوبة وهذا الجزاء وهذه الأوزار الثقال جزاء نشرهم للفساد، وسعيهم في إبطال الحق وإشاعة الفواحش.

ثالثًا: نسبية الجزاء، وهذ الوجه فيه رد واضح على الدكتور محمد شحرور، وذلك بواسطة أن يكون تفسير الفداء هو أنّ الذنوب التي فعلها المسلمون اتباعا لأهل الكتاب في ضلالهم يكون على المسلم فيها وزر الاتباع، وعلى الكتابي وزر الدعوة للضلال؛ فيغفر الله للمسلم وزر الإتباع – إن شاء– ويبقي على الكتابي وزر الدعوة إلى الضلال، وذلك بحسب أساس علاقة الجزاء بين المسلم والكتابي، وهي أنّ أجر الأمة المسلمة باعتبارها صاحبة تمام العمل لله حتى قيام الساعة، كما ورد في الحديث الصحيح: عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ، ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِينَا القُرْآنَ، فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأُعْطِينَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَقَالَ: أَهْلُ الكِتَابَيْنِ: أَيْ رَبَّنَا، أَعْطَيْتَ هَؤُلاَءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، وَأَعْطَيْتَنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا؟ قَالَ:

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالُوا: لاَ، قَالَ: فَهُوَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ»"[18].

رابعًا: أنَّ افتئات الحداثيين بأن الحديث مصادم لنصوص القرآن نابعٌ من ضعفٍ في آلة الفهم التي يستطيع الباحث بها أن يجمع بين النصوص، وأن يؤالف بين الدلالات، وأن يخرج من ذلك بما لا يقدح في نصوص الشرع ولا يعارض نقلا ولا عقلا ولا لغة؛ وهذا ما يفتقده أصحاب المدرسة العقلية والحداثيون بعامة، ومما يبين ذلك ما يلي:

أن قاعدة الفكاك معروفة ومنشورة في هذا الحديث وفي غيره من الأحاديث التي تُثبت وتؤكد صحة هذه القاعدة، فقد برزت قاعدة الفكاك ولاحت في العلاقة بين الأمة الإسلامية وأمة أهل الكتاب من جهة، وبين الأمة الإسلامية وأمة يأجوج ومأجوج من جهة أخرى؛ فقد جاء ما يُفسِّر حقيقة الفكاك، وهو أن يكون يأجوج ومأجوج في آخر الزمان فداء هم أيضا للمسلمين من النار كما في الحديث: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، فَيَقُولُ: أَخْرِجْ بَعْثَ النَّارِ، قَالَ: وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟، قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، فَعِنْدَهُ يَشِيبُ الصَّغِيرُ، وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا، وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى، وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَيُّنَا ذَلِكَ الوَاحِدُ؟ قَالَ: «أَبْشِرُوا، فَإِنَّ مِنْكُمْ رَجُلًا وَمِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا». ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ» فَكَبَّرْنَا، فَقَالَ: «أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ» فَكَبَّرْنَا، فَقَالَ: «أَرْجُو

أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الجَنَّةِ» فَكَبَّرْنَا، فَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ إِلَّا كَالشَّعَرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ ثَوْرٍ أَبْيَضَ، أَوْ كَشَعَرَةٍ بَيْضَاءَ فِي جِلْدِ ثَوْرٍ أَسْوَدَ»[19].

واختصاص المسلمين بالفداء من أهل الكتاب و من يأجوج ومأجوج معلوم؛ لاشتراك الطائفتين في ذات الغاية، منذ وجود أهل الكتاب مع بداية وجود الأمة واستمرارها، ووجود يأجوج ومأجوج في خاتمة وجود الأمة في آخر الزمان.ومن هنا كان يأجوج ومأجوج فداء للأمة من النار تماما مثل أهل الكتاب لموقفهما من الأمة بفتنتها وظلمها من البداية حتى النهاية.

الخاتمة:

تبيَّن مما مضى أن الخلفية المرجعية للحداثيين في نقد نصوص السنة لا تقوم على منهجية نقدية صحيحة غرضها البحث عن الحقيقة، وتنقيح المعارف، وتحرير المسائل، وتمييز الصحيح من الزائف، وإنما مسعاها هدم السنة، وإبطال مكانتها، وإزالة المزاعم بأنها شارحةٌ للقرآن، ومُفَسِّرَة لمعانيه ، ومبيِّنة لمجمله، ومخصصة لعامه، ومقيدة لمطلقه.

ثَبَتُ المصادرِ والمراجعِ

-القرآن الكريم.

1.ابن أبي حاتم، أبو محمد: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي: آداب الشافعي ومناقبه، ت: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية-بيروت-، ط1، 2003م.

2.ابن الأثير، أبو السعادات: مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية-بيروت-، 1979م.

3.ابن الجوزي، أبو الفرج: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي:غريب الحديث ت: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية-بيروت-، ط1، 1985م .

4.ابن الرومي، أبو الحسن: علي بن العباس بن جريج، أو جورجيس، الرومي: ديوان ابن الرومي: تحقيق: الأستاذ أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية -بيروت-، ط3، 2002م.

5.ابن الصلاح، أبو عمرو: عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين: معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، دار الفكر-سوريا-، ت: نور الدين عتر، 1986م.

6.ابن القيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد: زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة–بيروت–، مكتبة المنار الإسلامية–الكويت–، ط27، 1994م .

7.ابن النجار الحنبلي، أبو البقاء تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي: شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي–نزيه حماد، مكتبة العبيكان–المملكة العربية السعودية–، ط2 1997م.

8.ابن الوزير، أبو عبدالله: محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت–، ط3، 1994م.

9.ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك: شرح صحيح البخاري، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد–السعودية–، ط2، 2003م.

10.ابن تيمية، أبو العباس: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي: درء تعارض العقل والنقل، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية–المملكة العربية السعودية–، ط2، 1991م.

11.ابن حجر، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ترقيم وتبويب: محمد

فؤاد عبد الباقي، وتصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية–القاهرة–، ط3، 1986م.

12.ابن حزم، أبو محمد: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري:الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل، ت: د.محمد إبراهيم نصر–عبد الرحمن عميرة، دار الجيل–بيروت–، ط1، 1985م.

13.ابن خزيمة، أبو بكر: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري: صحيح ابن خزيمة، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت–، د.ت.

14. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي: الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي صلى الله عليه وسلم بعثت بالسيف بين يدي الساعة، ت: عبد القادر الأرناؤوط، دار المأمون–دمشق–، ط1، 1990م.

15.ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي: جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، ت: شعيب الأرناؤوط –إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة–بيروت–، ط7، 2001م.

16.ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي: فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل–مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على

المشروع: د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية–بيروت–، ط1، 1997م.

17.ابن عبد البر، أبو عمر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي:الاستذكار، ت: سالم محمد عطا– محمد علي معوض، دار الكتب العلمية بيروت ط1، 2000م

الهوامش:

([1]) رواه مسلم: حديث رقم (2767).

([2]) محمد شحرور: نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي(الوصية–الإرث–القوامة–التعددية–اللباس)، مصدر سابق، ص160).

([3]) البقرة: (الآية111).

([4]) البقرة: الآية 112).

([5]) سورة البقرة: الآية (62).

([6]) سورة فاطر: الآية (18).

([7]) سورة الأعراف: الآية (156).

([8]) سورة الكهف: الآية (107).

([9]) سامر إسلامبولي: تحرير العقل من النقل، مصدر سابق، ص323–324)

([10]) [النجم: الآية 38].

([11]) البيهقي، أبو بكر: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني: شعب الإيمان، راجع نصوصه: د.عبد العلي عبد الحميد حامد، تحقيق وإشراف: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد–الرياض–، ط1، 2003م، 583/1).

([12]) ابن حجر: فتح الباري، مرجع سابق، 398/11).

([13]) رواه الطبراني والحاكم، وصححه الألباني في السلسة الصحيحة(حديث رقم: 1381)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته، (حديث رقم: 779.

([14]) (سورة الأنعام: الآية164).

([15]) (النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، مرجع سابق، 85/17).

([16]) (رواه ابن ماجه، والبيهقي في الشعب، وصححه الألباني في الصحيحة (حديث رقم: 2278).

(17) سورة المائدة آية (64).

([18]) (رواه البخاري: حديث رقم(557).

([19]) (رواه البخاري: حديث رقم(3348)، ومسلم: حديث رقم(379).